الى أنظار رئيس مجلس الوزراء المحترم

متى يتم تعويضنا؟

نحن أصحاب المحال التجارية في سوق الإعلام المجاور الى قاطع شرطة البياع الذي تعرض الى هجوم إرهابي إجرامي واسع النطاق فجر يوم الاثنين ٢٠٠٥/٦/٢٠، اصاب ذلك الهجوم محالنا بالضرر الكبير ما أدى الى ترك أصحابها لها. إذ بعد المراجعات العديدة من أجل تعويضهم ما خسروه فإن جميع الأبواب سدت بوجوههم فقاضي المحكمة قال ان الفاعل مجهول مع العلم إن الكثير من الارهابيين المهاجمين قد تم القبض عليهم من قبل رجال الشرطة وآخرون ألقي القبض عليهم من شباب مدنيين (وقد نشرت (المدى) تحقيقاً يؤيد ذلك في العدد (٤٢٥). والأدهى من ذلك فان اصحاب محال سوق الإعلام كانوا قد دفعوا مبلغ (٣٦٠) ألف دينار عن ايجار ثلاث سنوات لم يفت منها غير خمسة أشهر.

نرجو من سيادتكم أن تنظروا إلينا نظرة انسانية وتعوضونا ما خسرناه وتوعزوا إلى أمانة بغداد بارجاع المبلغ المتبقي لنا بذمتها.

ولكم فائق الشكر والتقدير

عن أصحاب محال سوق الإعلام الاخوان سعد ورعد عبد سلمان الذهبي

عيادات اطباء البصرة ومعاناة المرضى من انقطاع الكهرباء

البصرة –عبد الحسين الغراوي

في حالة مثيرة للحزن تشهدها المنطقة التي تشكل مجمعاً كبيراً يضم المباني التي تنتشر فيها عيادات الأطباء ومختبرات تحليل الأمراض والصيدليات. هذا المشهد اليومي يشهد حالة انقطاع الكهرباء كل مساء وبشكل مستمر. في وقت يتزايد فيه المرضى المراجعون لعيادات الاطباء.

وبالرغم من ان بعض الأطباء لديهم مولدات وما أكثرها لكن ضوءها خافت وعطلاتها كثيرة.. وهذا المشهد يزعج الأطباء والمرضى معاً بسبب هذه الحالة المزمنة، اذا عرفنا ان اغلب المرضى هم من الأطفال وكبار السن والمعاقين والمصابين بأمراض السكري والجهاز التنفسي والحساسية والأمراض الجلدية والكسور وأمراض القلب.

ومن هذه المشاهدات شاب يحمل امه المريضة العجوز على ظهره.. واخر اسند كتف والده الى ذراعه، وشاب بساق واحدة يتكئ على متن اخيه، وعجوز ضريرة ومقعدة يحملها اولادها بحثاً عن عيادة طبيب .

حالة استمرار انقطاع التيار الكهربائي تتزامن مع دوام الاطباء في عياداتهم والمحال التجارية في العمارات المواجهة الى سوق حنا الشيخ اضافة الى وجود مركز شرطة العزيزية وعشرات من باعة (البسطات والجانبر) . كلها تمثل صورة لشارع بصري ازدحم بعيادات الاطباء وغابت عنه الإنارة الا ما ندر وفي أوقات تكون السوق والعيادات والمحال التجارية قد اغلقت ابوابها ..

والسؤال هنا الى كهرباء البصرة التي باتت عاجزة عن تقديم الخدمة الى المواطن : هل وضعت في خطتها مراعاة المرضى من الاطفال والشيوخ المعاقين الذين يراجعون عيادات الاطباء التي تحولت الى غرف مظلمة؟ ثم لماذا لا تؤخذ هذه المفردات الانسانية المهمة في حياة المواطنين بنظر الاعتبار والعمل على شمول المناطق التي تتواجد فيها عيادات الاطباء بالبرمجة ومن الساعة الخامسة حتى الساعة الثامنة لكي يتخلص الأطباء والمرضى واصحاب المحال التجارية من هذا القطع غير المبرمج رحمة بالمرضى .

رئيس النقابة العامة للنقل والاتصالات يتهم شرطة النقل الخاص

بغداد- عبد الزهرة المنشداوي

اتهم السيد عبد نور اللهيبي رئيس النقابة العامة للنقل والاتصالات شرطة النقل الخاص يتجاوزها حدود الصلاحيات والمهمات المنوطة بها وممارستها دور الابتزاز وفرض الغرامات الكيفية على السواق في كرجات النقل وكذلك المحاولات المتكررة لتهميش دور العمل النقابي واحتجاز السواق من قبل مفارز حماية الكراجات كما حدث في كراج العلاوي نتيجة لاحتجاجهم على تصرف شرطة النقل الخاص غير المسؤول في الاستيلاء على صهريج وقود مخصص لسواق كراج العلاوي وتوزيعه على معارفهم من خارج الكراج.

وقد ناشد السيد اللهيبي وزارة النقل وضع حد لهذه التجاوزات التي وصلت الى حد احتجاز رئيس اللجنة النقابية في كراج النهضة الرئيس من دون سبب يذكر والتجاوز عليه بالسب والشتم .

يطالب بدفعات طوارئ

اني المواطن نائب ضابط اسماعيل عبد جمعة محمد النصراوي تطوعت في الجيش العراقي بتاريخ ١٩٧٥ رقم الهوية العسكرية (٥٢١٩٠٤) صادرة عن ادارة المراتب في ١٩٨١/٦/٢ وفي عام ١٩٩٠ بعد غزو القوات العراقية الكويت تم فصلي من الجيش بعد معرفة الحكومة بان احد اقربائي معدوم بتهمة سياسية وكذلك رفضي الانتماء الى حزب البعث وبعد سقوط النظام السابق راجعت لتسلم دفعة الطوارئ في مطار المثنى قالوا لي انت مفصول قبل ٤/١٦/ ٢٠٠٣ اضع مشكلتي هذه امام انظار السيد وزير الدفاع الدكتور سعدون الدليمي وارجو ان اكون مشمولاً بدفعات الطوارئ او ان احال الى التقاعد

ن. ض

اسماعيل عبد جمعة النصراوي

رقم الهوية ٥٢١٩٠٤

في ١٩٨١/٦/٢ م

بغداد- مدينة الشعب - حي العقاري

امنيات عراقية

موسى جعفر السماوي

كل عراقي وكل البشر في ارجاء المعمورة لديهم امنيات ولكل أمنية مكانة في النفوس، لكن اسمى كل هذه الامنيات هي امتلاك الشعب ثروات بلده، فبها يتحقق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي يضع حداً لمشاكل الفقر والتخلف ويؤسس لحياة افضل حاضراً ومستقبلاً وهو ما اجمعت عليه القوى الوطنية والديمقراطية العراقية. وعبر سنوات النضال الطويلة قدمت الضحايا من خيرة ابنائها، يومها كان ثمن صفيحة النفط (سر مهر) بـ ١٢٠ فلساً واليوم بالفي دينار وهي (تنكة مخسفة).

لكن أمنية العراقي لم تتحقق في الزمن الغابر في ظل سيطرة الاحتكارات النفطية الاجنبية ولا في ظل التأميم يوم شد العراقيون الاحزمة على بطونهم وظنوا انه يوم التحرر الوطني الحقيقي وان السعادة والرفاه والحياة الكريمة آتية لا ريب فيها. لكن الفرحة لم تدم طويلاً فقد شرع الطاغية البعثي لنفسه احقيته في الثروة الوطنية باعتبارها (هبة الله للقيادة) وتحول النفط وكل الموارد الطبيعية للاستخدام الخاص لسد نفقات حياة الترف والبذخ والشراهة لاسرته واقاربه ونفقات جيوش جرارة من ازلامه لحمايته ونفقات شراء ذمم سياسيين واعلاميين لهم نفوذ في بلدانهم ونفقات مسيرة العدوان والحروب التي كانت حصيلتها دمار الاقتصاد الوطني.

ولما عجزت الموارد الطبيعية عن تحمل كل هذه النفقات لجأ الى الاتجار بالممنوعات كتهريب النفط والآثار الثمينة واستجداء القروض التي بلغت يوم سقوطه ١٢٧ مليار دولار.

لقد خسر العراقيون مواردهم الطبيعية مع اهم جزء من مواردهم البشرية (الشباب والكفاءة العلمية). ويزداد الحال سوءاً بتفاقم الازمات المفتعلة لاسيما الكهرباء والوقود.

ولو سجل الدستور كل حقوق الشعب بما فيها حقه المشروع في ثروات بلده فانه سيبقى حبراً على ورق مادامت الأزمات تعصف بالبلد وتأخذ بخناق المواطن المطلوب منه مناقشته والموافقة عليه وحمايته بالتطبيق السليم. وهو لم تسمح له ظروفه الصعبة الاهتمام بالدستور اصلاً واذا حصل ان دونت لجنة صياغة الدستور ما يؤكد حق الشعب المطلق بامتلاكه كل مصادر ثرواته الطبيعية لاسيما النفطية بداية من رسم الخرائط واعداد البرامج والتنقيب والاستخراج والتكرير والتسويق والبيع وقبض الايرادات التي للشعب العراقي وحده حق التمتع بها ومن أجل تثبيت هذا الحق يجب ان يضاف الى ذلك تحريم خصخصتها او أي جزء منها بشكل مطلق.

ردود .. واجابات

وصلت الى الصفحة الردود الآتية من الدوائر الحكومية. متابعة فيها ما ينشر من شكاوى المواطنين. وعملاً بحرية الرأي ننشرها كما وردت. مع تقديرنا للاهتمام بمشاكل المواطنين.

إلى جريدتي المدى والمؤتمر الزاهرتين

م/ إيضاح

نهديكم تحياتنا..

أطلع السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أ.د.سامي عبد المهدي المظفر، على ما تفضلتم بنشره تحت عنوان ((رسالة إلى وزير التعليم العالي)) بتاريخ ٣٠ تموز (المؤتمر)، و (محطة وقود داخل الحرم الجامعي.. وأشياء أخرى) بتاريخ ٣١ تموز (في المدى).. وأعرب عن تأييده لما أورده السيد كاتب الموضوعين، بشأن عدم جواز فتح محطة وقود في الجامعة، لأسباب عديدة، منها ما هو اعتباري، يتعلق بخصوصية الجامعة ووظيفتها العلمية والأكاديمية.. وما هو أمني، يتعلق بطبيعة الظروف المعروفة التي يعيشها البلد.

وكان السيد الوزير، قد تطرق إلى هذا الموضوع تحديداً، في معرض تناوله بعض الظواهر السلبية في الجامعات والهيئات التابعة للوزارة، وفي أكثر من مناسبة، منذ تشرفه بتولي مسؤولية الوزارة في مطلع شهر أيار الماضي، وآخرها الاجتماع الثالث لمجلس الوزارة (يضم المجلس القيادات الجامعية العليا) في مطلع شهر آب الحالي، إذ شخص السيد الوزير العديد من مثل هذه الحالات والظواهر، في الوسط الجامعي، ودعا السادة رؤساء الجامعات والهيئات التابعة للوزارة، بل السادة أعضاء الهيئة التدريسية ومنتسبي الجامعات كافة، إلى ضرورة تجاوزها، والعمل الجاد على إرساء سياقات عمل تنسجم مع الأعراف والمعايير العلمية والأكاديمية، لإعادة الهيبة والاحترام، إلى هذا الوسط، الذي يفترض به أن يكون مركزاً للإشعاع العلمي والفكري والحضاري والتنويري في المجتمع.

ومن ذلك كله، فإن جامعة بغداد، وهي الجامعة العريقة المشهود لها على الصعد والمحافل كافة، مدعوة لإعادة النظر، بوجود محطة الوقود، لتستثمر طاقاتها العلمية والفنية الخلاقة، في مشاريع أكثر انسجاماً مع رسالتها وطبيعة مهماتها، منوهين في هذا المجال إلى إن أجندة الجامعة حافلة بالكثير من مثل هذه المشاريع.. مثلما يتوجب على الجامعة أيضاً، بيان موقفها من جملة الملاحظات التي أوردها السيد الكاتب في رسالته.

يرجى التفضل بالإطلاع.. شاكرين لكم حسن اهتمامكم.. مع التقدير.

باسل الخطيب

مدير إعلام التعليم العالي

٢٠٠٥/٨/٧

السيد رئيس تحرير جريدة (المدى) المحترم

تحية طيبة.

اشارة الى ما نشرته جريدة المدى بعددها (٤٣٤) بتاريخ ١٠ والمتضمنة شكوى بعنوان (هاتف بلا حرارة) نود اعلامكم بان الهاتف المرقم (٨٨٥٧٣٣٧) والعائد الى المواطن باسم احمد قاسم تم اصلاحه وحاليا يعمل بصورة جيدة

لذا نرجو تفضلكم بالاطلاع ونشر الاجابة تحت عنوان وزارة الاتصالات.

مدير دائرة العلاقات الخارجية

الى / جريدة المدى الغراء

نهديكم اطيب التحيات..

اشارة الى ما نشرته صحيفتكم بعددها ٤٢٠ في ٢٠٠٥/٦/٢٣ تحت عنوان (موظف يطالب بمساواته مع أقرانه في دائرة صحة بغداد) ونحن اذ نشكر لكم متابعتكم نود توضيح الآتي:

ان المشتكي لم يذكر اسمه وعنوانه الوظيفي لغرض مراجعة الاوليات لمعرفة الغبن الذي لحق به في الوقت الذي كان بامكانه مراجعة قسم التفتيش والشكاوى في دائرة صحة بغداد/ الرصافة او مقابلة المدير العام في اليوم المحدد للمقابلات وهو الثلاثاء من كل اسبوع وطرح شكواه لغرض معالجة الموضوع.

للتفضل بالاطلاع.. والنشر مع التقدير

قاسم يحيى علاوي

مدير الاعلام في وزارة الصحة

٢٠٠٥/٨/٩

علماً ان العناوين الوظيفية قد سكنت بتاريخ ٢٠٠٤,/١/١ للتفضل بالاطلاع.. والنشر مع التقدير

قاسم يحيى علاوي

مدير الاعلام

٢٠٠٥/٨/٩

الى / جريدة المدى الغراء

تحية طية..

نشرت جريدتكم بعددها ٤٢٩ الصادر في ٢٠٠٥/٧/٤ موضوعاً بعنوان (الماء يا أمانة بغداد) نود توضيح ماجاء فيه... بسبب تعرض منشآت وأنابيب مشروع الكرخ لاعمال تخريبية حدث إرباك واضح في تأمين حاجة المواطنين للماء في مدينة بغداد لجانبي الكرخ والرصافة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٥/٦/١٩ الى ٢٠٠٥/٣/٧ ونتيجة للجهود الاستثنائية التي بذلتها ملاكات الامانة والكهرباء تمت اعادة ضخ الماء بشكل طبيعي برغم حجم الاضرار التي حصلت في تلك المنشآت.. وجاء تحسن ضخ الماء على خلفية التشغيل التجريبي لمشروع شرق دجلة الذي سيضيف ما كميته ٣م٢٥٠,٠٠٠ من الماء بعد تشغيله بكامل طاقته الانتاجية هذا الى جانب انشاء العديد من المشاريع الخاصة بتصفية وتحديث شبكات الماء التي هي قيد التنفيذ برغم قلة التخصيصات المالية التي طلبتها الأمانة لهذا الغرض والتي بلغت (٨٠٠) ملياراً دينار عراقي لم تحصل الا على جزء يسير جداً منها يقدر بـ (٤٥) مليار فقط وفيما يتعلق بجباية الاموال الخاصة بصرفيات الماء الصالح للشرب فتقدر بـ ٥٪ فقط من كلفة انتاجه وتوزيعه وان ما يحدث من ارتفاع في أسعار الماء المعلب التي تسوقه شركات خاصة لا علاقة لامانة بغداد بهذا الموضوع فهذا شأن المواطن نفسه.

شاكرين اهتمامكم مع التقدير

مدير العلاقات والاعلام

٢٠٠٥/٨/٣

الى / جريدة المدى الغراء

تحية طيبة..

نشرت جريدتكم بعددها ٤٢٨ الصادر في ٢٠٠٥/٧/٣ موضوعاً بعنوان (محال قرب بيوتنا) نود توضيح ماجاء فيه... تعد اغلب مناطق الرصافة مناطق صناعية مثل الشيخ عمر وساحة الطيران وان دائرتنا جادة باتخاذ كل الاجراءات القانونية بحق المخالفين وبما يضمن عدم حصول او تكرار أية مخالفة.

شاكرين اهتمامكم مع التقدير

مدير العلاقات والاعلام

٢٠٠٥/٨/٣

الى / جريدة المدى الغراء

اشارة الى ما نشرته جريدتكم الغراء بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣٠ خبرا تحت عنوان (قهوة فيتنامية تفرض على المواطنين بالاسواق المركزية في ديالى) نود توضيح مايلي:

مادة القهوة تم استيرادها ضمن العقود الاستيرادية خلال عام ٢٠٠٢ وضمن الاتفاقية العراقية . الفيتنامية عن تسديد ديون مترتبة بذمة الجانب الفيتنامي نافذة الصلاحية للاستهلاك لغاية ١٠/٣٠/ ٢٠٠٤ حيث كان تسويقها يجري عبر جميع الاسواق والفروع قبل نفاد تاريخ صلاحيتها وقد ابلغت جميع المواقع بايقاف بيعها قبل هذا التاريخ بفترة، وتم عرض الموضوع على المختصين في الوزارة في حينه لاستحصال الموافقة على اتلافها على وفق التعليمات الى جانب قيام الشركة العامة للاسواق المركزية بمفاتحة الدوائر المختبرية ضمن شركات الوزارة (الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية) وجهاز التقييس والسيطرة النوعية وغيرها بهدف دعم اجراءات الإتلاف.

ولابد من الاشارة الى ان ما تم نشره في جريدتكم لم يحدد تاريخ بيعها الى المواطنين في محافظة ديالى لعدم وجود ما يؤشر أن بيعها قد تم بعد نفاد تاريخ صلاحيتها المثبت أعلاه كما يبدو وجود أطراف تحاول الاساءة الى سمعة الوزارة وشركاتها.

راجين نشر الرد على الصفحة نفسها للخبر عملاً بحرية النشر..... مع التقدير

المكتب الاعلامي

وزارة التجارة

٢٠٠٥/٧/٢٠